ايجاد حل « وامتداد الامور بشكل واسع وسريع الى الاوساط الشعبية ... وتمثل هذا الامتداد في ظهور المنظمات الفلسطينية » . واذا كان الكاتب هنا يستثني فتح استثناء متحفظا باعتبارها ظهرت قبل عام ١٩٦٧ فانه يفسر هذا الظهور « بالحياة القاسية التي عاشها الفلسطينيون » . ثم يوجه للمنظمات قائمة من الانتقادات والنصائح بأسلوب « لو .. ويا ليت ... واذا لم .. » من مستوى ما ظهر من مقالات مطبوخة بسرعة في الصحافة العربية قبل وبعد أيلول ١٩٧٠ . ثم يعدد الكاتب اسباب ضعف المقاومة فيقول انها « انتهازية الدول العربية ... مخططات التصفية ... تدخل الانظمة واستغلالها للمنظمات ... سرعة انبثاق المنظمات وضيق الوقت المتاح لها » . ثم يستنتج من هذه العجالة في تعداد الاسباب بأن المقاومة بقيت « تتأرجح بين أهداف غير واضحة ، وغير واقعية ، وجعلها بالتالي ترسو حول شعار خيالي يطالب بدولة « فلسطينية ديموقراطية للمسلمين واليهود والنصارى » ورفع شعار التحرير من النهر الى البحر ، وازالة الكيان الصهيوني ، والدولة اليهودية ، فوقعت بذلك في نفس الخطأ الذي وقعت فيه الهيئة العربية العليا (الفلسطينية) اثر اعلان قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ » (ص ٥٥) .

وفي تعرضه للدولة الديموقراطية يبدو ان الكاتب لم يوفق في فهم الشعار او فهم محتواه ، فهو يقول : « ان اقامة دولة فلسطينية واحدة للعرب واليهود يعني سيطرة الصهيونية على فلسطين كلها عسكريا واقتصاديا » (ص ٥٦) لان وراء يهود اسرائيل القوة العسكرية ويهود العالم الاغنياء والثقافة والخبرة والتصنيع ، بينما ليس وراء الفلسطينيين سوى انظمة عربية متناحرة ومجتمعات نصف عشائرية ونصف اقطاعية (ص ٥٦) . وفي طرح المعادلة بهذا الشكل خطآن كبيران . الخطأ الاول هو الاعتقاد بأن اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية يمكن ان يتم دولة تحرير الارض الفلسطينية بأكملها ودون تغيير البنية السياسية والاقتصادية في اسرائيل والدول المحيطة بها ، والخطأ الثاني هو اعتقاد ابو شلبابة ان اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية كما تطرحها المنظمات الفلسطينية هو مسألة تناحر او منافسة بين مجتمعات متأخرة واخرى متقدمة وبالتالي اعتبار اسرائيل نموذجا للدولة المتقدمة . والظاهر ان ابو شلبابة لم يكتف بنسف شعار الدولة الديموقراطية فقد اضاف للموضوع قوله ان « تجارب البلدان ذات القوميات المتعددة مثل قبرص والعراق والسودان قد اكدت استحالة تعايش تلك القوميات في دولة واحدة بينما يصبح تعايشها ممكنا جدا اذا اقيمت لكل قومية دولة خاصة » (ص ٥٦) .

وكما يسقط الكاتب شعار الدولة الديموقراطية يسقط كذلك شعار « التحرير من النهر الى البحر » ويتهم المقاومة بأن رفعها لهذا الشعار « يعني ببساطة انها لم تستطع تقييم وزنها المحلي والعربي والدولي » (ص ٥٧) . ان هذا الكلام معروف بالادب السياسي تحت اسم الانهزامية العقلانية او الانهزامية الواقعية . اما نبوءة الكاتب بأن هذه الشعارات ستجعل المنظمات تلاقي نفس مصير الهيئة العربية العليا فهو دليل فهم غير ذكي للتاريخ ولتطور عقليات الشعوب وقياداتها . اما البديل عن الشعارات المذكورة فهو في رأي المؤلف « العمل الدبلوماسي ... والتخلص من امراض الستالينية والطفولة ... ومظاهر سيطرة عقلية الطبقة الوسطى » (ص ٥٧) . وهذا البديل لا يفهم منه شيء سوى عدم الايمان بالمقاومة وعدم فهم المكان الذي تحتله منذ ظهورها فلسطينيا وعربيا ودوليا . ان عملية انتقاء الاسلوب والتنظيم في العمل الفدائي عمل سبق وان قامت به المنظمات نفسها ضمن عملية النقد الذاتي التي تلت احداث أيلول ١٩٧٠ ولكن ابو شلبابة يستنتج او يريد ان يستنتج امورا اخرى من هذه الانتقادات ، امورا تتماشى ضمنا مع نوعية التفكير التي مهد لها وشرحها في الفصل الاول من الكتاب . وللدلالة على هذه النوعية من التفكير نورد المثل التالي : يقول الكاتب في صفحة ٦٤ « ان الخطأ الاكبر للمقاومة هو رفض الخطوة المصرية التي خطاها الرئيس جمال عبدالناصر عندما وافق على مقترحات وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية » (ص ٦٤) . ان ابو شلبابة يلوم بأسف شديد المقاومة لعدم تأييدها مشروع روجرز لان حكومة مصر وعبدالناصر وافقا على المشروع . والظاهر ان ابو شلبابة لم يقرأ بتمعن الفقرة في مشروع روجرز التي تشترط انهاء العمل الفدائي كشرط اساسي لقيام حل امريكي للقضية كما انه لم يلاحظ ان هنالك اختلافا كبيرا بين منطلق القبول بالحلول الامريكية للقضية الفلسطينية ومنطلق التحرير الذي يقوم عليه فكر